

الترادف والمشارك اللفظي والتضاد

وأثر كل في نمو العربية

محمد السيد علي بلاسي

ومن أمثله: (بر وقمح وحنطة) للحبة المعروفة (1).

وهو - أي الترادف - من أهم ما تمتاز به العربية، حيث جعلها من أوسع أخواتها السامية ثروة في أصول الكلمات والمفردات. فهي تشتمل على جميع الأصول التي تشتمل عليها أخواتها السامية أو على معظمها، وتزيد عليها بأصول كثيرة احتفظت بها من اللسان السامي الأول، ولا يوجد لها نظير في أية أخت من أخواتها. هذا إلى أنه قد تجتمع فيها من المفردات في مختلف أنواع الكلمة اسمها وفعالها وحرفها، ومن المترادفات في الأسماء والصفات والأفعال... ما لم يجتمع مثله للغة سامية أخرى، بل ما يندر وجود مثله في لغة من لغات العالم. فقد جمع للأسد خمسمائة اسم، وللشعبان مائتا اسم (2). على أن بين علماء اللغة من قصر بحثه على أسماء تطلق على مسمى معين وبلغ بها الألف، لا أقول المئات، كما صنع مجد الدين الفيروزابادي صاحب القاموس في كتابه: (الروض المسلوف، فيما له اسمان إلى

للألفاظ والمعاني علاقات وارتباطات، فمن المعلوم أن اللفظين يختلفان لاختلاف المعنيين، مثل: أكل وشرب. غير أنه في العربية تشيع دلالات أخرى لارتباط الألفاظ بمعانيها:

فقد يختلف اللفظان ويتفق المعنيان، مثل: ذهب وانطلق، وهو المعروف بالترادف.

كما يتفق اللفظان ويختلف المعنيان، مثل: «العين» فإن لها معاني كثيرة منها: الباصرة، والجلجاسوس، وعين الماء... وهو الذي يعرف بالمشارك اللفظي.

فإذا كان اختلاف المعنيين هنا بالضدية عرف - لدى علماء اللغة - بالتضاد. مثل «الجون» يطلق للأبيض وللأسود. وتلك ميزة من ميزات لغتنا الخالدة، وإليك البيان:

أولاً: الترادف

يعرف علماء اللغة الترادف بأنه: دلالة لفظين أو أكثر على معنى واحد.

نظيريهما العربيين ، وهما : العبر ، والمشموم ؛ ومن هنا ينشأ الترادف .

كذلك تلاقى اللهجات يجعل الألفاظ التي تستعملها تتلاقى ، وقد يكون بينها أكثر من لفظ يدل على معنى واحد ؛ فينشأ الترادف ، مثل : وثب بمعنى قعد عند حمير ، فهما مترادفان .

وهذا كثير في اللهجات العربية ، التي اجتمعت في لغة واحدة عند العرب جميعاً (6) .

4 - تناسي الصفات والفروق : فكثير من الأسماء المترادفة كانت في الأصل نعوتاً لأحوال المسمى الواحد ، ثم تنوسيت هذه الأحوال بالتدرج وتجردت مدلولات هذه النعوت مما كان بينها من فوارق وغلبت عليها الاسمية . فالخطار والباسل والأصيد ... من أسماء الأسد يدل كل منها في الأصل على وصف خاص مغاير لما يدل عليه الآخر (7) .

5 - المجاز : فقد تستعمل بعض الألفاظ في معان مجازية ، فتتفق مع بعض الألفاظ في معانيها الحقيقية ، ثم ينسب المجاز ، حتى نطن أنها حقائق ، فتصبح تلك الألفاظ المترادفة ترادف . كإطلاق (اللسان) على اللغة ، و(العين) على الجاسوس ، فقد شاع ذلك حتى عد ترادفاً بين اللسان واللغة ، والعين والجاسوس (8) .

6 - التغير الصوتي والقلب المكاني : للعوامل الصوتية أثر في اختلاف اللفظ وتحوله من حال إلى آخر ، بحيث يصبح نتيجة للتغير الصوتي لفظين بعد أن كان واحداً . ومن ذلك قولهم : بغداد وبغدان ، وقالوا أيضاً : مغدان .

كذلك ما يكون عن طريق القلب المكاني للأصوات ، وحلول بعضها على بعض ، كما في جذب وجبذ .

ولكن بعض المحدثين لا يعترفون بذلك سبباً

ألوف) . ونحن بعد مثل هذا الكتاب سوف نستصغر ونستقل كل ما يشيع على السنة المتخذلقين من أن أحدهم جمع للأسد خمسمائة اسم ، وأن آخر جمع من أسماء الدواهي ما يزيد على أربعمائة اسم ، وذكر أن تكاثر أسماء الدواهي من الدواهي . بل ليس من الغريب - إذن - أن نجد باحثاً كرينان Rénan في دراسته للغات السامية تأخذه الدهشة وهو ينقل عن الأستاذ دوهامر De Hammer أنه توصل إلى جمع أكثر من 5644 لفظاً لشعون الجمل ، رفيق الأعرابي في الصحراء ومؤنسه في وحشته . ليس من الغريب هذا ، فإن دوهامر لم يقصر بحثه على أسماء الجمل ومرادفاته ، بل جمع كل ما يتعلق بشئونه ، وهو الكائن الحي الذي لا يستغنى عنه العربي لحظة في حياته (3) .

أسباب الترادف :

1 - أنه قد انتقل إلى اللغة العربية من أخواتها السامية وغيرها مفردات كثيرة ، كان لها نظائر في متنها الأصلي (4) .

2 - أن جامعي المعجمات ، لشدة حرصهم على تسجيل كل شيء ، دونوا كلمات كثيرة كانت مهجورة في الاستعمال ومستبدلاً بها مفردات أخرى ؛ فكثرت من جراء ذلك في المعجمات مفردات اللغة ومترادفاتهما (5) .

3 - اختلاف اللغات واللهجات : فقد دخل اللغة العربية - بعد الإسلام - كثير من الكلمات الأجنبية ؛ إما للحاجة إليه في العلوم والفنون والحضارة ، أو للاعجاب به ، أو لسهولته ، وغير ذلك من الدواعي التي من أجلها انتقل إلى العربية كثير من الألفاظ الفارسية والرومية وغيرها .

ومن ذلك : الترجمس ، والمسك ، مع وجود

ويمكن أن نردّ على هذا الفريق دعواه : بأن الترادف معلوم بالضرورة ؛ حيث ورد في القرآن الكريم ، إذ تفسر - مثلاً - بعث وأرسل في قوله تعالى «وما كنا معذيين حتى نبعث رسولاً» (13) وقوله : «وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين» . (14) ، بأنهما من قبيل الترادف .

كما تجمع كتب الأدب على رواية قصة تعتبر حجة دامغة على صحة ما نميل إليه : فقد خرج رجل من بني كلاب أو من بني عامر بن صعصعة إلى ذي جَدْن من ملوك اليمن ، فاطلع إلى سطح والملك عليه ، فلما رآه الملك قال له : ثب ، يريد (اقعد) . فقال الرجل : ليعلم الملك أنني سامع مطيع ، ثم وثب من السطح ودقت عنقه . فقال الملك : ما شأنه ؟ فقالوا له : أبيت اللعن ، إن الوثب في كلام نزار الطَّمْر «أي الوثوب إلى أسفل» فقال الملك : ليست عربيتنا كعربيتهم ، من دخل ظفار حَمْرٍ : (أي من دخل مدينتنا اليمنية «ظفار» فعليه أن يتكلم بلهجة حمير) (15) .

من هنا ، فلا سبيل - إذن - لصحة دعوى هذا الفريق .

ب - وذهب بعض العلماء منهم ابن فارس ، وابن درستويه ، وثعلب ، إلى إنكار الترادف بالمعنى الشائع ، من تساوي لفظين ، أو ألفاظ ، في معنى واحد ؛ لأن كلا من تلك الألفاظ يوجد فيه فرق معنوي لا يوجد في الأخرى .

يقول ابن فارس : يسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة ، نحو : السيف والمهنة والحسام . والذي نقوله في هذا : أن الاسم واحد وهو «السيف» وما بعده من الألقاب صفات . ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى (16) .

وقد رد عليه : بأنه لو كان لكل لفظ معنى غير معنى الأخرى لما أمكن أن يعبر عن شيء بغير

للترادف ، ويتمسكون بأن اختلاف الصورة بين تلك الألفاظ ، ليس إلا ظاهرياً ، وأنها كلمات ذات أصل واحد ، وتطورت صورتها لعامل من عوامل تطور الأصوات . بيد أن الدكتور كمال بشر يرد على هؤلاء : بأنه قد يكون هذا صحيحاً ، ولكن من المحتمل أن تكون هذه الفروق الصوتية ، راجعة إلى اختلاف اللهجات . (9)

آراء العلماء في الترادف:

لقد انقسم علماء العربية إزاء الترادف ووقوعه في اللغة إلى فريقين : -

الفريق الأول : ويرى إنكار وجود الترادف في اللغة ، غير أنهم اختلفوا فيما بينهم - في طريقة الإنكار ذاتها - إلى مذاهب ثلاثة : -

أ - ذهب بعض العلماء إلى إنكار الترادف في اللغة العربية ، وزعم أن كل ما يظن من المترادفات فهو من المتباينات التي تتباين بالصفات ، كما في الإنسان والبشر ؛ فإن الأول موضوع له باعتبار النسيان ، أو باعتبار أنه يؤنس ، والثاني باعتبار أنه بادي البشرية . (10)

وقد حكى الشيخ القاضي أبو بكر بن العربي بسنده عن أبي علي الفارسي قال : كنت بمجلس سيف الدولة بجلب وبالحضرة جماعة من أهل اللغة وفيهم ابن خالويه ، فقال ابن خالويه : أحفظ للسيف خمسين اسماً ، فتبسم أبو علي وقال : ما أحفظ له إلا اسماً واحداً ، وهو السيف . فقال ابن خالويه : فأين المهند والصارم وكذا وكذا ؟ فقال أبو علي : هذه صفات ؛ وكأن الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة . (11)

مما سبق يتضح أن هذا الفريق يرى : أن المعنى المراد يؤديه لفظ واحد ، فلا حاجة إلى ألفاظ أخرى تتعدد ؛ لأن ذلك عبث ، لا يقع فيه الواضع الحكيم (12)

عبارته ، وذلك أنا نقول في «لا ريب فيه» : «لا شك فيه» فلو كان «الرَّيب» غير «الشك» لكانت العبارة عن معنى الريب بالشك خطأ ؟ (17)

فأجاب عليهم بقوله : إنما عُبر عنه من طريق المشاكلة ، ولسنا نقول : إن اللفظتين مختلفتان ، فيلزمنا ما قالوه . وإنما نقول : إن في كل واحدة منهما معنى ليس في الأخرى (18) .

كما رد على ابن فارس بورود الاسمين المختلفين للمعنى الواحد في مكان واحد تأكيدا ومبالغة ، كقول الخطيئة : * وهند أتى من دونها النأى والبعد* فالنأى هو البعد (19) .

فأجاب على ذلك : بأن هناك فروقا معنوية دقيقة بين هذه وتلك ، كما أن هناك فروقا بين كثير من مفردات الترادف ، ولكن تخفى عنا تلك الفروق . وضرب أمثلة لذلك ، من بينها : قعد وجلس . فإن في «قعد» معنى ليس في «جلس» ألا ترى أنا نقول : «قام ثم قعد» و «أخذ المقيم والمقعد» و «قعدت المرأة عن الحيض» . ونقول لناس من الخوارج : «قعد» ثم نقول : «كان مضطجعا فجلس» فيكون القعود عن قيام ، والجلوس عن حالة هي دون الجلوس ، لأن «الجلس : المرتفع» فالجلوس ارتفاع عما هو دونه . وعلى هذا يجرى الباب كله (20) .

هذا ، ولقد رد المثبتون للترادف على هذا الفريق دعواه بأمور : -

1 - إن بعض هؤلاء المنكرين للترادف كانوا من الأدباء النقاد الذين يستشفون في الكلمات أمورا سحرية ؛ مما حملهم لأن يشاهدوا فرقا فيها (21) .

2 - نحن نسلم بأن بعض الألفاظ ، لاتزال تحمل فروقا معنوية ، لكن القائلين بهذا الرأي بالغوا فيه ، لأنهم كانوا من الباحثين في الاشتقاق ، وتعسفات الاشتقاقين لا يشهد لها شبهة فضلا عن حجة - على حد تعبير النسيوطي (22) .

3 - إن وجود مترادفات بينها فروق لا يؤدي إلى إنكار المترادفات كلها ، بل إلى إنكار طائفة منها فحسب ، على أن المشتقات التي اتضحت فيها تلك الفروق كالحسام والصارم ونحوهما ، قد كثر استعمالها مكان موصوفاتها ، حتى استغني بها عنها ، فجرت مجرى الجوامد ، في إهمال الفروق ، وعدم النظر إليها (23) .

ج - ويرى بعض الباحثين أن الترادف غير موجود في العربية ، وزعموا أنه لا يبعد أن يكون جامعو المعجمات قد خلقوا كثيرا من هذه المفردات ؛ خلقا لحاجات في نفوسهم .

وبنوا زعمهم على أن العربية الفصحى تختلف اختلافا كبيرا عن اللهجات العامية الحديثة المنشعبة عنها . فمتون هذه اللهجات ضيقة كل الضيق لا تكاد تشتمل على أكثر من الكلمات الضرورية للحديث العادي ، وتكاد تكون مجردة من المترادفات .

ولقد رد عليهم د . علي عبد الواحد وافي بقوله : وفساد هذا الرأي لا يحتاج إلى بيان ؛ فلهجات المحادثة في جميع الأمم تقتصر في العادة على الضروري وتنفر من الكمالي ، وتناهى عن مظاهر الترف في المترادفات وما إلى ذلك . ولذلك تتسع دائما هوة الخلاف بينها وبين اللغة الفصحى في هذه الناحية . فليست العربية فذة في هذا الباب ، بل تشترك معها فيه جميع «لغات الآداب» أو «اللغات الفصحى» . وإليك مثلا اللغة الفرنسية الفصحى أو لغة الكتابة ، واللغة الفرنسية في التخاطب العادي ، فالفرق بينهما في المفردات لا يكاد يقل عن الفرق بين العربية الفصحى واللهجات العامية الحديثة المتفرعة منها (24) .

كما أجاب عليهم د . عبد الغفار حامد هلال بأن : رأيهم هذا فاسد؛ لأنه يتهم علماء اللغة ورواها

فائدة الترادف وأثره في اللغة : -

1 - من المترادفات ألفاظ تبدو فيها خاصية لغوية رائعة ، هي إظهار ألوان المعاني وظلالها . وهذه الميزة تكاد تنفرد بها اللغة ، وتعتمد خصائصها التي تتجلى في ألفاظ مترادفة - أحيانا - ويسمى الدكتور عثمان أمين : «خاصية التلوين الداخلي» الذي كأنما يرسم للماهية الواحدة بالأطراف والظلال ، صورا ذهنية متعددة تغنينا باللفظ الواحد عن عبارات مطولة تحدد بها المعنى المقصود .

وتظهر تلك الميزة في كثير من الألفاظ الدالة على الشيء ، منظورا إليه في مختلف درجاته وأحواله ، ومتفاوت صورته وألوانه؛ فالظما ، والصدى ، والأوام ، والهيام ، كلمات تدل على العطش ، إلا أن كلا منها يصور درجة من درجاته . فأنت تعطش إذا أحسست بحاجة إلى الماء ، ثم يشتد بك العطش فتظما ، ويشد بك الظما فتصدى ، ويشد بك الصدى فتثوم ، ويشد بك الأوام فتهم . وإذا قلت : إن فلانا عطشان ، فقد أردت أنه بحاجة إلى جرعات من الماء ، لا يضيره أن تبطئ عليه ، أما إذا قلت : إنه هائم ، فقد علم السامع ، أن الظما أبرح به حتى كاد يقتله ... وهذا على حين أن الفرنسي لا يستطيع أن يؤدي هذا المعنى إلا في ثلاث كلمات إذ يقول : «ماتت من الظما : Mourant de soif» ، أو في سبع كلمات؛ ليكون المعنى أوضح فيقول : «على وشك أن يموت من الظما : Sur le point de mourir be soif» .

ففي كلمات العربية إيجاز يجعل من الكلمة الواحدة جملة كاملة (28) .

2 - التوسع في سلوك طرق الفصاحة ، وأساليب البلاغة في النظم والنثر ، وذلك لأن اللفظ الواحد قد يتأتى باستعماله مع لفظ آخر السجع والقافية والتجنيس والترصيع ، وغير ذلك من

بالاختلاف والكذب ، وهم من تلك التهمة براء؛ لأنهم قد جمعوا اللغة عن العرب الخالص ومن القرآن والحديث ، وقد كانوا على درجة من الورع تمنعهم من التورط في الكذب ، إلى جانب دقتهم الفائقة في الأخذ عن الأعراب . أما وقد أخذنا عن هؤلاء العلماء أمور اللغة كلها ، فكيف نقبل منهم بعضها ، ونتمهم في الباقي ؟ ! (25)

الفريق الثاني : ويرى ورود الترادف في العربية ، ويعد هذا ميزة من ميزاتها . ولقد تزعم هذا الفريق العلامة اللغوي ابن خالويه .

ويرى أصحاب هذا الرأي : أن الترادف يكون من واضعين ، وهو الأكثر ، بأن تضع إحدى القيلتين أحد الاسمين ، والأخرى الاسم الآخر للمسمى الواحد ، من غير أن تشعر إحدهما بالأخرى ، ثم يشتهر الوضاعان ، ويخفى الوضاعان ، أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر . كما يكون الترادف من واضع واحد وهذا قليل (26) .

وإن خفاء الوضاعين حين لم يمنع اشتها الوضاعين قد زاد من ثروة اللغة المثالية حتما ، فقد انتقل إلى هذه اللغة كثير من مفردات القبائل الأخرى ، وأصبحت في الحقيقة تمثل جزءا من صيغها وألفاظها ، وتنوسيت الفروق الدقيقة التي تميز لهجة من لهجة ، أو حفظ بعضها وأهمل البعض الآخر (27) .

ونحن نميل إلى هذا الفريق الذي يثبت ورود الترادف في اللغة ؛ فلا مفر من التصديق بوقوعه في العربية ؛ حيث ورود بعض ألفاظه في القرآن الكريم - كما بينا آنفا - كما أن هناك كما هائلا منه في المعجمات وغيرها من كتب اللغة ، فضلا عن أن أدلة منكرية لم تطاولها الأدلة - كما سبق بيانه - ..

أصناف البديع ، ولا يتأتى ذلك باستعمال مرادفه مع ذلك اللفظ .(29)

3 - كثرة الوسائل إلى الاخبار عما في النفس ، فقد كان بعض الأذكياء في الزمن السالف ألتغ ، فلم يُحفظ عنه أنه نطق بحرف الراء؛ حيث كان يتخلص من وروده في حديثه عن طريق الترادف .(30)

ثانيا : المشترك اللفظي

مادام فقهاء اللغة يقررون أن الكلمة يكون لها من المعاني بقدر ما لها من الاستعمالات ، فإن كثرة الاستعمال التي لوحظت في المترادفات ، هي تلك التي تلاحظ في الألفاظ المشتركة . فكما يتسع التعبير في العربية عن طريق الترادف ، لا بد أن يتسع التعبير عن طريق الاشتراك ، سواء أسلم وروده في العربية على سبيل الحقيقة ، أم التمس له معان متطورة على سبيل المجاز .

ولعل تعريف أهل الأصول للمشارك هو أدق ما يجد به ، فهو عندهم : «اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة» . وذلك كلفظ «الخال» الذي يطلق على أخي الأم ، وعلى الشامة في الوجه ، وعلى السحاب ، وعلى البعير الضخم ، وعلى الأكمة الصغيرة ...

ولسنا نزعم أن العربية تنفرد بالمشارك اللفظي ، ففي سائر اللغات ألفاظ مشتركة homonymes يدور النقاش حولها بين أصحاب الاشتراك ومنكريه ، كما يدور مثله بين أصحاب الترادف ومنكريه . بيد أن كثرة المشارك النسبية في لغتنا - كالذي رأيناه من كثرة الترادف فيها نسبيا - هي التي تجعل المشارك خصيصة لاتنكر من خصائصها الذاتية .(31)

أسباب المشارك اللفظي : -

نشأ الاشتراك بمعناه الصحيح في اللغة العربية

من عوامل كثيرة أهمها : -

1 - اختلاف اللهجات العربية القديمة : فبعض

أمثلة المشارك جاءها الاشتراك من اختلاف القبائل العربية في استعمالها ، ثم جاء جامعو المعجمات فضموا هذه المعاني بعضها إلى بعض بدون أن يعنوا في كثير من الأحوال برجع كل معنى إلى القبيلة التي كانت تستخدمه . وبعض أمثله كانت تختلف معانيه لذلك في الأصل باختلاف القبائل ، ولكن معانيه المختلفة قد انتقلت فيما بعد إلى لغة قريش ؛ فأصبح يطلق فيها على جميع هذه المعاني .(32)

2 - تداخل اللغات : فاللغة قد تستمد ألفاظا

من لغات أجنبية عنها ، وذلك قد يسبب بجانب ألفاظ أخرى فيها - قد تتحد معها في الصيغة - وجود الاشتراك .

فمثال ذلك في العربية مادة (برج) ، وقد

استعير (البرج) بمعنى الحصن من اليونانية ، فإذا اشتقت كلمة من المادة العربية ، توافق الكلمة المنقولة من اليونانية في الصيغة ، وتختلف عنها في المعنى ؛ نشأ الاشتراك .(33)

3 - التطور الصوتي : فقد ينال الأصوات

الأصلية للفظ ما بعض التغيير أو الحذف أو الزيادة وفقا لقوانين التطور الصوتي ، فيصبح هذا اللفظ متحدا مع لفظ آخر يختلف عنه في مدلوله .(34)

ومن ذلك في اللهجات الحديثة (حضر) - من

الحضور بمعنى المجيء - بنطق الضاد طاء عند أهل اليمن ونجد ، وحظر - من الحظر وهو بمعنى المنع - ، فقد تطور صوت الضاد العربي المعروف إلى صوت الطاء عندهم ، فاتفق اللفظ الأول مع الثاني في الصورة الصوتية التي أصبح لها معنيان : «المجيء» و «المنع» ويفهم المراد منها بالسياق .(35)

4 - حدوث الاشتراك من الواضح : ويحدث هذا عند قصد المتكلم التعمية والابهام على السامع حيث يكون التصريح سببا للمفسدة ، وذلك كما روي عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وقد سأله رجل عن النبي - ﷺ - وقت ذهابهما إلى الغار : مَنْ هذا ؟ قال : هذا رجل يهديني السبيل . (36)

فاستخدم لفظ «السبيل» هنا في معنى آخر له بمعنى الطريق على سبيل الاشتراك ؛ قصدا للتعمية والابهام على السامع !

5 - التطور المعنوي : فإذا تطور معنى اللفظ ، وبقيت أصواته دون تغير أدى ذلك إلى حدوث الاشتراك .

فقد يكون للفظ معنى واحد في اللهجات العربية ، ثم يحدث أن يتغير معناه في بعض اللهجات ويبقى المعنى الأصلي في بعضها الآخر ؛ فيصبح لذلك اللفظ معنيان ؛ فينشأ الاشتراك .

وقد مثل بعض الباحثين لذلك بكلمة «الهجرس» فهي تعني «القرد» في لهجة الحجاز ، وتعبر عن «الثعلب» عند تميم ، على أساس أنها كانت في الأصل - تدل عند الفريقين على أحد الحيوانين ، ثم تغير هذا المعنى عند إحدى القبائل لظرف من الظروف اللغوية . (37)

هذا ، وقد يصادف حدوث الاشتراك في اللفظ ، وهو بعيد كل البعد عن المشترك اللفظي ، وإن اتحد معه في الصورة ، ويظهر ذلك جليا في حالتين : -

1 - المجاز : فهناك ألفاظ نقلت عن معناها الأصلي إلى معان مجازية أخرى لعلاقة ما ، فشاركها في اللفظ ؛ فاعتبرت لذلك من المشترك وهي ليست منه في شيء . وإليك مثلا لفظ «الهلال» ، الذي يطلق

على هلال السماء ، وهلال الصيد ، وهلال النعل ... فمن الواضح أنه قد وضع في الأصل للدلالة على المعنى الأول ، وأن إطلاقه على ما عداه من المعاني السابق ذكرها من قبيل المجاز ، لوضوح علاقة المشابهة بينها وبين هلال السماء في صورته وضالته . وكل ما هنالك أنه قد كثر استخدامه في هذه المعاني ، فلم يلاحظ فيها وجه المجاز وأصبح إطلاقه عليها في قوة استخدام الشيء في حقيقته . (38)

2 - التصريف : فهناك ألفاظ جاءها الاشتراك من عوارض تصريفية . وذلك كأن تؤدي القواعد الصرفية إلى أن تتفق لفظتان متقاربتان في صيغة واحدة ، فينشأ عن ذلك تعدد في معنى هذه الصيغة يؤدي إلى جعلها من قبيل المشترك وهي ليست منه إلا في الظاهر . وإليك مثلا لفظ «الغروب» : فإنه يجيء مصدرا لغربت الشمس مثلا ، وجمعا للغرب وهو الدلو العظيمة . (39)

وهكذا يمكن تأويل جميع أمثلة هاتين الحالتين على وجه آخر يخرجهما من باب الاشتراك ...

آراء العلماء في المشترك اللفظي : -

اختلف العلماء حول وقوع المشترك اللفظي في اللغة إلى فرق ثلاثة : -

الفريق الأول : ويتزعمه ابن درستويه ، ويرى عدم وجود الاشتراك في اللغة ، وفي ذلك يقول : «وإنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني ، فلو جاز لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين ، أو أحدهما ضد للآخر لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية .» (40)

وهذا الرأي معيب ، ويمكن أن نرد عليه : بأن السياق هو الذي يعين أحد المعاني المشتركة للفظ الواحد ، وهذا السياق لا يقوم على كلمة تنفرد

وتصير بمنزلة الأصل. (43) وهذا كما وضحناه
- آفا - عند الحديث عن أسباب وقوع المشترك
اللفظي في اللغة .

فائدة المشترك اللفظي وأثره في اللغة : -

- 1 - إن في المشترك لتنوعا في المعاني بسبب تنوع الاستعمال ، وإن في اشتغال العربية على قدر لا يستهان به من الألفاظ التي تنوع استعمالها بتنوع السياق ، لدليلا على سعتها في التعبير عن طريق الاشتراك كسعتها فيه عن طريق الترادف . (44)
- 2 - إن تعدد المعاني للفظ الواحد يفتح مجالات متعددة أمام الناطقين باللغة ؛ ليعبروا عما يحتاجون إليه ، بألفاظ مرنة ، تطاوعهم على ما يشاءون ، وتجري حسب ما يريدون ؛ ولاشك أن لذلك أثرا كبيرا في ثراء اللغة ونموها ، بحيث يستفيد منه - بخاصة - الأدباء والشعراء ، وأرباب البيان . (45)
- 3 - الألفاظ في اللغة متناهية ، والمعاني غير ذلك ، فإذا أردنا تناسبا بينهما ؛ لزم الاشتراك ... (46)

ثالثا : التضاد

وهو أن يطلق اللفظ على المعنى وضده .
كلفظ «الجون» الذي يطلق على الأبيض والأسود ،
و«الجلل» المستعمل في العظيم والهين .

وقد عده العلماء نوعا من المشترك ؛ لدلالة اللفظ الواحد على أكثر من معنى ؛ ولذلك قالوا : المشترك يقع على شيئين ضدين ، وعلى مختلفين غير ضدين . فما يقع على الضدين كالجون وجلل ، وما يقع على غير ضدين كالعين . وإذا جاز وقوع اللفظة الواحدة للشيء وخلافه ، جاز وقوعها للشيء وضده ؛ إذ الضد ضرب من الخلاف ، وإن لم يكن كل خلاف ضدا . (47) وقد صرح السيوطي

وحدها في الذهن ، وإنما يقوم على تركيب يوجد الارتباط بين أجزاء الجملة ؛ فيخلع على اللفظ المعنى المناسب . (41)

الفريق الثاني : ويرى كثرة ورود الاشتراك في اللغة وضرب له عددا كبيرا من الامثلة . ومن هؤلاء الأصمعي والخليل وسيبويه وأبو عبيدة وأبو زيد الأنصاري وابن فارس وابن مسعدة والثعالبي والمبرد والسيوطي . ولكنهم اختلفوا فيما بينهم على صفة وقوع الاشتراك في اللغة كما يلي : -

أ - فالأكثر على أن الاشتراك واقع في اللغة ؛ بدليل نقل أهل اللغة لكثير من ألفاظه في كتبهم ومعاجمهم .
ب - من العلماء من أوجب وقوعه ؛ وتمسك بأن المعاني غير متناهية والألفاظ متناهية ، فإذا وزع لزم الاشتراك .

ج - وذهب بعضهم إلى أن الحروف بأسرها مشتركة بشهادة النحاة ، والأفعال الماضية مشتركة بين الخبر والدعاء ، والمضارع كذلك ، وهو أيضا مشترك بين الحال والاستقبال ، والأسماء كثير فيها الاشتراك ، فإذا ضمناها إلى قسمي الحروف والأفعال كان الاشتراك أغلب . ورُدَّ بأن أغلب الألفاظ الأسماء ، والاشتراك فيها قليل بالاستقراء ، ولا خلاف أن الاشتراك على خلاف الأصل . (42)

الفريق الثالث : وقد وقف موقفا وسطا بين الفريقين السابقين ، وهو الأقرب إلى الصواب ؛ فقد نظر إلى الموضوع نظرة معتدلة ، لا يغالي فيها في إنكار الاشتراك مغالاة ابن درستويه ، ولا يبالغ في جميع صورته مبالغة الفريق الثاني . وقد تزعم هذا المذهب أبو علي الفارسي ، حيث يقول : «اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي ألا يكون قصدا في الوضع ولا أصلا ولكنه من لغات تداخلت ، أو أن تكون لفظة تستعمل لمعنى ثم تستعار لشيء فتكثر

حين افتتح في الزهر باب «معرفة الأضداد» بقوله : «هو نوع من المشترك» (48) ، ووافق على ذلك بعض العلماء المحدثين ، من أمثال : الدكتور الصالح (49) ، والدكتور وافي (50) ، والأستاذ العلابي (51).

أسباب وقوع التضاد في اللغة :-

وقد نشأ التضاد بمعناه الصحيح في اللغة العربية من عوامل كثيرة أهمها :-

1- اختلاف اللهجات العربية : يقول ابن الأنباري : «إذا وقع الحرف على معنيين متضادين فمحال أن يكون العربي أوقعه بمساواة بينهما ، ولكن أحد المعنيين لحي من العرب والمعنى الآخر لحي غيره ، ثم سمع بعضهم لغة بعض ، فأخذ هؤلاء عن هؤلاء وهؤلاء عن هؤلاء ، قالوا : فالجون : الأبيض - في لغة حي من العرب - والجون : الأسود - في لغة حي آخر - ثم أخذ أحد الفريقين من الآخر» (52).

2- التطور الصوتي : قد ينال الأصوات الأصلية للفظ ما بعض التغيير أو الحذف أو الزيادة وفقاً لقوانين التطور الصوتي ، فيصبح متحداً مع لفظ آخر يدل على ما يقابل معناه ، فينشأ بذلك التضاد (53).

3- رجوع الكلمة إلى أصلين : فتكون دلالتها على أحد الضدين منحدرية من أصل ، وفي دلالتها على مقابله منحدرية من أصل آخر . وفي هذه الحالة نكون بصدد كلمتين لا كلمة واحدة . ويرجع هذا التأويل أو يحمّل الصدق في طائفة كبيرة من الأضداد . فمن ذلك مثلاً «هجد» بمعنى نام وسهر : فمن المحتمل أن تكون في معنى النوم منحدرية من هداً إذا سكن ، وفي معنى السهر من جد إذا جهد ، لما في السهر من الاجتهاد في منع النوم .

وقد حاول الأب مرمجي الدومنيكي أن يرجع إلى هذا العامل عدداً كبيراً من الأضداد ، وهو يبحث عن الأصول الثنائية للكلمات ، لأنه يرى أن الأصول الأولى للكلمات العربية ثنائية لا ثلاثية... (54)

هذا ، وكما رأينا - في بحث المشترك اللفظي - أن بعض المصادفات المحضة قد تغير معنى لفظ ما وتستعمله في غير المراد الأصلي البدائي ، نرى كذلك في بحث التضاد (باعتباره ضرباً من المشترك) صوراً من هذه المصادفات تكون بعض الأضداد (55) من ذلك :

1- التفاضل : ففي بعض الأمثلة استعمل اللفظ في ضد ما وضع له مجرد التفاضل ، كتعبيرك عن الأعمى بالبصير . ونحسب أن أبا حاتم السجستاني في كتابه عن (الأضداد) لم يكن يقصد غير هذا حين قال : «إنما قيل للبعطشان ناهل على سبيل التفاضل ، كما يقال : المفازة للمهلكة على التفاضل ، ويقال للملدوغ سليم ، أي سيسلم» (56).

2- التهكم والتعريض ، أو اتقاء التلفظ بما يكره التلفظ به : وذلك كإطلاق لفظ العاقل على المعتوه أو الأحمق ، والخفيف على الثقيل ، والأبيض على الأسود (57).

3- المجاز : فنقل اللفظ من معناه الأصلي إلى غيره قد يؤدي إلى التضاد ، مثل (الكأس) يطلق على الظرف والمظروف . وهذا حين ينسى المجاز فيصبح المعنى المجازي كالحقيقي (58).

4- المشترك المعنوي : وقد يجيء التضاد في الظاهر من دلالة الكلمة في أصل وضعها على معنى عام ، يشترك فيه الضدان ، فتصلح كل منهما لذلك المعنى الجامع ، وقد يغفل بعض الناس عن ذلك المعنى الجامع فيظن الكلمة من قبيل التضاد . ومثال ذلك : «القرء» في إطلاقه على الحيض والطمهر؛ لأن

وابن دريد والسيوطي وابن السكيت . غير أنهم اختلفوا فيما بينهم - في طريقة ورود ذاتها - إلى ثلاثة مذاهب :

أ - ذهب فريق إلى أن التضاد موجود في اللغة ، سواء كان من واضع واحد ، أم أكثر ، مع ملاحظة أن اللفظ موضوع في الأصل لمعنى واحد ، ثم تداخل المعنى الآخر ، على وجه الاتساع ، وهذا مبني على رجوع المعنيين الضدين لأصل اشتقائي واحد . فمن ذلك «الصريم» لليل والنهار؛ لأن الليل ينصرم من النهار ، والنهار ينصرم من الليل ، فأصل المعنيين من باب واحد ، وهو القطع .(62)

ب - وذهب ابن دريد إلى أن التضاد موجود ، بشرط أن يكون من واضع واحد ، وأن يكون استعمال اللفظ في المعنيين في لهجة واحدة .(63)

ج - وذهب بعض العلماء إلى أن التضاد واقع من أكثر من واضع واحد ، وهذا كما بيناه - آنفاً - عند الحديث عن اختلاف اللهجات في أسباب وقوع التضاد في العربية .

والحق أن الرأي الأكثر إنصافاً ، والجدير بالاعتبار ، هو الرأي بثبوت التضاد في اللغة ، لكنه ليس كثيراً بالصورة التي ذهب إليها هؤلاء ، وهو أقل من المشترك وروداً في اللغة .(64)

فائدة التضاد وأثره اللغوي :-

مما لاشك فيه أن للتضاد أثراً كبيراً في نمو اللغة ، فهو وسيلة من وسائل التنوع في الألفاظ والأساليب ، مما وسع من دائرة التعبير في العربية؛ فكان بهذا المعنى خصيصة من خصائص لغتنا في مرانتها وطواعيتها في التنقل بين السلب والايجاب ، والتعكيس والتنظير ، وهو ما ليس له في اللغات الحية نظير... (65)

معناه في الأصل الوقت المعتاد؛ ومن ثم يستعمل في الحيض والطمهر لأن كليهما وقت معتاد للمرأة .(59) s - التصريف : وقد تأتي بعض الأضداد من عوارض تصريفية . وذلك بأن تؤدي القواعد الصرفية إلى أن تتفق لفظتان متقاربتان في صيغة صرفية واحدة ، فينشأ عن ذلك لبس في معنى الصيغة المشتركة يؤدي إلى عدها من باب الأضداد وهي ليست منه في شيء . من ذلك اسما الفاعل والمفعول في (افتعل) مما عينه معتلة أو ما . فيه تضعيف ، فالفعل (اختار) معتل ، واسم الفاعل والمفعول منه (مختار) نقول : العبد مختار في أفعاله ، والنبي مختار لهداية الأمة ، فهما متفقان لفظاً ، مختلفان تقديراً ، فأصل اسم الفاعل (مختير) بكسر الياء ، وأصل اسم المفعول (مختير) بفتحها .(60)

آراء العلماء في التضاد :-

اختلف علماء اللغة بصدد وروده في اللغة إلى فريقين :-

الفريق الأول : ويرى عدم وجود التضاد في اللغة ، وعملوا على تأويل أمثله تأويلاً يخرجها من هذا الباب . ومن هؤلاء - بل وعلى رأسهم - ابن درستويه .

وصحة هذا الفريق أن اللغة موضوعة للابانة عن المعاني ، واللفظة الواحدة إذا اعتورها معنيان لم يعرف المخاطب أيهما أراد المخاطب ، وفي ذلك إبهام وتعمية(61) .

وهذا الرأي مردود عليه ، لأن السياق كفيلاً ببيان المعنى المراد .

الفريق الثاني : ويرى كثرة ورود الترادف في اللغة ، وضرب له كما هائلاً من الأمثلة . ومن هؤلاء : ابن الأنباري والخليل وسيبويه وابن فارس

الهوامش

- (1) د . علي عبد الواحد وافي : فقه اللغة، ص 189 ، ط . دار نهضة مصر بالقاهرة .
- (2) المرجع السابق : ص 168 - 169 - بتصرف يسير .
- (3) د . صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص ، 293 - 294 - بتصرف - . وقارن بفقه اللغة : د . وافي ، ص 169 .
- (4) د . علي عبد الواحد وافي : فقه اللغة ، ص 174 .
- (5) المرجع السابق : ص 173 - وقارن بدراسات في فقه اللغة : د . صبحي الصالح ، ص 293 ، ط . 1 سنة 1983 - دار العلم للملايين ببيروت .
- (6) د . عبد الغفار حامد هلال : علم اللغة بين القديم والحديث ، ص 322 ، ط . أولى 1979 - دار الطباعة المحمدية بالقاهرة . وراجع فقه اللغة . د . وافي ، ص 172 .
- (7) د . وافي : فقه اللغة ، ص 174 - بتصرف - .
- (8) د . هلال علم اللغة بين القديم والحديث ، ص 322 .
- (9) المرجع السابق : ص 323 - 324 - بتصرف - . وقارن بدور الكلمة في اللغة : ستيفن أولمان ، التعليق للدكتور كمال بشر من ص 108 - 110 .
- (10) العلامة السيوطي : المزهري ، 403 / 1 ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون ، ط . عيسى الباي الحلبي بالقاهرة .
- (11) المصدر السابق : 405 / 1 .
- (12) د . هلال : علم اللغة بين القديم والحديث ، ص 325 - بتصرف - .
- (13) سورة الاسراء : من الآية 15 .
- (14) سورة الأنبياء : آية 107 .
- (15) د . الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص 299 - 300 ، فراجع محمد مزيدا من التفصيل .
- (16) العلامة ابن فارس : الصحاحي ، ص 114 ، تحقيق السيد أحمد صقر ، ط . عيسى الباي الحلبي بالقاهرة سنة 1977 .
- (17) المصدر السابق : ص 115 .
- (18) المصدر السابق : ص 116 .
- (19) المصدر السابق : ص 115 .
- (20) نفس المصدر : ص 116 .
- (21) د . إبراهيم أنيس : في اللهجات العربية ، ص 169 - بتصرف - ، ط 6 - مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة .
- (22) د . هلال : علم اللغة بين القديم والحديث ، ص 328 .
- (23) المرجع السابق : ص 328 .
- (24) د . وافي : فقه اللغة ، ص 169 - 170 .
- (25) د . هلال : علم اللغة بين القديم والحديث ، ص 329 بتصرف يسير - . وانظر فقه اللغة : د . وافي ، ص 170 - 171 .
- (26) السيوطي : المزهري ، 405 / 1 .
- (27) د . الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص 299 .
- (28) د . هلال : علم اللغة ، ص 321 ، نقلا عن فلسفة اللغة العربية : د . عثمان أمين ، ص 58 - 59 .
- (29) السيوطي : المزهري ، 406 / 1 .
- (30) المصدر السابق : 406 / 1 - بتصرف - .
- (31) د . الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص 301 - 302 - بتصرف - .
- (32) د . وافي : فقه اللغة ، ص 192 .
- (33) د . هلال : علم اللغة ، ص 309 - 310 .
- (34) د . وافي : فقه اللغة ، ص 192 .

- (35) د . هلال : علم اللغة ، هامش ص 312 .
- (36) السيوطي : الزهر ، 369 / 1 .
- (37) د . هلال : علم اللغة ، ص 311 . وراجع في اللهجات العربية : د . أنيس ، ص 197 .
- (38) د . وافي : فقه اللغة ، ص 190 - بتصرف يسير .
- (39) المرجع السابق : ص 191 .
- (40) السيوطي : الزهر ، 385 / 1 .
- (41) د . الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص 308 . وقارن بالزهر للسيوطي ، 376 / 1 .
- (42) السيوطي : الزهر ، 370 - 369 / 1 .
- (43) العلامة ابن سيده : المخصص ، 3 / 259 ، ط . بولاق سنة 1316هـ . وراجع د . الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص 303 - 304 .
- (44) المرجع السابق : ص 308 - 309 .
- (45) د . هلال : علم اللغة ، ص 309 .
- (46) السيوطي : الزهر ، 369 / 1 .
- (47) د . هلال : علم اللغة ، ص 314 - 315 . وقارن بالزهر ، 387 / 1 .
- (48) السيوطي : الزهر ، 387 / 1 .
- (49) د . الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص 310 .
- (50) د . وافي : فقه اللغة ، ص 193 .
- (51) الأستاذ عبد الله الملايبي : مقدمة لدراسة لغة العرب ، ص 235 .
- (52) العلامة ابن الأنباري : الأضداد ، 1 / 123 ، المطبعة الحسينية بالقاهرة سنة 1320هـ .
- (53) د . وافي : فقه اللغة ، ص 198 .
- (54) المرجع السابق : ص 198 وهامشها - بتصرف - . وقارن بأبحاث ثنائية ألسنية ، صفحات 135 - 144 ، والمعجمية العربية ، ص 229 ، للأب مرمرجي الدومنيكي .
- (55) د . الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص 311 - 312 . وراجع فقه ثمة : د . وافي ، ص 194 - 197 ، نجد مزيدا من التفصيل .
- (56) العلامة أبو حاتم السجستاني : الأضداد ، ص 99 . وقارن بدراسات في فقه اللغة : ص 310 ، وفقه اللغة : ص 194 .
- (57) د . وافي : فقه اللغة ، ص 194 .
- (58) المرجع السابق : ص 195 - بتصرف - .
- (59) نفس المرجع : ص 195 .
- (60) د . هلال : علم اللغة ، ص 316 . وراجع فقه اللغة : د . وافي ، ص 197 .
- (61) السيوطي : الزهر ، 397/1 . وقارن بالأضداد : لابن الأنباري ، ص 2 ، 3 .
- (62) السيوطي : الزهر ، 401/1 . وراجع الأضداد : لابن الأنباري ، ص 8 .
- (63) د . هلال : علم اللغة ، ص 319 .
- (64) المرجع السابق : ص 320 .
- (65) د . الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص 313 - بتصرف - .

المصادر والمراجع

- (1) أبحاث ثنائية ألسنية : للأب مرمرجي الدومنيكي ، ثلاثة كتب صغيرة طبع أولها سنة 1937م ، ثم الثاني سنة 1947م ، وتلاه الثالث سنة 1950م .
- (2) الأضداد : للعلامة أبي حاتم السجستاني ، ضمن ثلاثة كتب في الأضداد ، نشرها الدكتور أوغست هفتر ، المطبعة الكاثوليكية ببيروت سنة 1912م .
- (3) الأضداد في اللغة : للعلامة ابن الأنباري ، المطبعة الحسينية بالقاهرة سنة 1325هـ .
- (4) دراسات في فقه اللغة : د. صبحي الصالح ، ط . الأولى سنة 1983 - دار العلم للملايين بيروت .
- (5) دور الكلمة في اللغة : ستيفن أولمان ، تعليق الدكتور كمال بشر .
- (6) الصحاحي : للعلامة ابن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، ط . عيسى البابي الحلبي بالقاهرة سنة 1977م .
- (7) علم اللغة بين القديم والحديث : د . عبد الغفار حامد هلال ، ط أولى سنة 1979 - دار الطباعة المحمدية بالقاهرة .
- (8) فقه اللغة : د . علي عبد الواحد وافي ، ط . دار نهضة مصر بالقاهرة - القاهرة .
- (9) في اللهجات العربية : د . إبراهيم أنيس ، ط 6 - مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة .
- (10) المخصص : للعلامة علي بن سيده ، ط . بولاق سنة 1316هـ .
- (11) الزهر : للعلامة جلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون ، ط . عيسى البابي الحلبي بالقاهرة .
- (12) المعجمية العربية : للأب مرمرجي الدومنيكي .
- (13) مقدمة لدراسة لغة العرب : للأستاذ عبد الله العلايلي .